

Distr.
GENERAL

A/51/354
18 September 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الحادية والخمسون

البند ٩٩ (د) من جدول الأعمال المؤقت*

البيئة والتنمية المستدامة: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

الإجراءات المتخذة على الأصعدة الدولية والإقليمية
والوطنية لتنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة
للدول الجزرية الصغيرة النامية

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة	الفقرات
٣	أولا - مقدمة ١ - ٤
٤	ثانيا - التنفيذ على الصعيد الدولي ٥ - ٣٤
٤	ألف - الاستعراض الأولي لبرنامج العمل الذي أجرته لجنة التنمية المستدامة ٥
٤	باء - التنفيذ من جانب أجهزة وهيئات منظومة الأمم المتحدة ٦ - ٣٤
١٣	ثالثا - التنفيذ على الصعيد الإقليمي ٣٥ - ٤٦
١٣	ألف - المنطقة الأفريقية ٣٦ - ٣٨
١٤	باء - منطقة البحر الكاريبي ٣٩ - ٤٢
١٥	جيم - منطقة آسيا والمحيط الهادئ ٤٣ - ٤٦

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
١٦	٦٢ - ٤٧ رابعا - التقدم المحرز في مجال التنفيذ الوطني
١٦	٥١ - ٤٨ ألف - المنطقة الأفريقية
١٧	٥٥ - ٥٢ باء - منطقة البحر الكاريبي
١٨	٦١ - ٥٦ جيم - منطقة آسيا والمحيط الهادئ
٢٠	٦٢ دال - البحر الأبيض المتوسط
٢٠	٦٧ - ٦٣ خامسا - الاستنتاجات والتوصيات
٢٠	٦٥ - ٦٣ ألف - الاستنتاجات
٢١	٦٧ - ٦٦ باء - توصيات من أجل اتخاذ إجراءات مستقبلية

المرفقات

٢٢	 الأول - قائمة بالدول أو المناطق الجزرية الصغيرة النامية
٢٤	... الثاني - قائمة بالمنظمات والحكومات التي استجابت لطلب مدخلات لهذا التقرير

أولا - مقدمة

١ - اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الخمسين القرار ١١٦/٥٠ الذي طلبت فيه إلى الحكومات، وكذلك إلى أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها وإلى المنظمات الأخرى ذات الصلة، أن تواصل المتابعة والتنفيذ الفعالين لبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية^(١). ودعت الجمعية العامة أيضا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى مواصلة تنفيذ جميع أحكام برنامج المساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية وشبكة المعلومات؛ وطلبت إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يقوم، بالتعاون مع إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة في الأمانة العامة للأمم المتحدة، بإتمام الخطط الرامية إلى عقد اجتماع فريق رفيع المستوى لمناقشة مسائل التجارة الخارجية في البلدان النامية الجزرية؛ وطلبت إلى الأمين العام أن يدرج اعتمادا لوضع، وإعداد، مؤشر لمواطن ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية. وطلبت الجمعية العامة أيضا إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الحادية والخمسين تقريرا عن التدابير المتخذة لتنفيذ هذا القرار؛ وهذا التقرير مقدم استجابة لذلك الطلب.

٢ - وسيسجل نص هذا التقرير في الموضوع المخصص للإدارة على الشبكة <http://www.un.org/DPCSD> ومنظمات الأمم المتحدة المهتمة والمنظمات المهتمة غير التابعة لها مدعوة للإسهام بمعلومات، على أساس مستمر، بشأن مبادراتها المتعلقة بتنفيذ برنامج العمل.

المنهجية والهيكل

٣ - عند إعداد هذا التقرير، كان للمداولات والقرارات التي اتخذتها لجنة التنمية المستدامة أثناء استعراضها الأولي لبرنامج العمل الذي أجرته في دورتها الرابعة في عام ١٩٩٦ أهمية كبيرة. وعلاوة على ذلك فقد جرى الاتصال بأجهزة ومنظمات وهيئات منظومة الأمم المتحدة ومن بينها اللجان الإقليمية ذات الصلة لكي تقدم سردا مستكملا للأنشطة التي اضطلع بها في سياق برنامج العمل. وقد رد عدد من تلك المنظمات وقدم تقارير موجزة للأنشطة التي بدأت منذ حزيران/يونيه ١٩٩٥؛ واستخدمت تقارير تلك المنظمات بوصفها المصدر الوحيد للمعلومات المتعلقة بأنشطتها خلال تلك الفترة. وهذا التقرير لا يكرر المعلومات المتعلقة بأنشطة منظومة الأمم المتحدة الواردة في التقرير السابق المقدم من الأمين العام (Add.1 و A/50/422).

٤ - وعلى خلاف التقارير السابقة المقدمة إلى الجمعية العامة بشأن الإجراءات المتخذة لتنفيذ برنامج العمل فإن هذا التقرير يتضمن معلومات عن الأنشطة التي اضطلع بها على الصعيد الإقليمي، في إطار برنامج العمل، من جانب الهيئات الإقليمية الحكومية الدولية غير التابعة للأمم المتحدة ومن جانب حكومات عدد من الدول الجزرية الصغيرة النامية على الصعيد الوطني.

ثانيا - التنفيذ على الصعيد الدولي

ألف - الاستعراض الأولي لبرنامج العمل الذي أجرته لجنة التنمية المستدامة

٥ - أجرت لجنة التنمية المستدامة في دورتها الرابعة المعقودة في عام ١٩٩٦ استعراضاً أولياً لبرنامج العمل تمشياً مع قرارها المتخذ في دورتها الثالثة المعقودة في عام ١٩٩٥. وقد ركز الاستعراض على المجالات المواضيعية التالية: إدارة المناطق الساحلية؛ وموارد السياحة؛ والنقل الجوي؛ وتنمية الاتصالات السلكية واللاسلكية؛ والكوارث الطبيعية والبيئية؛ وموارد الطاقة؛ والنقل البحري؛ والمسائل المتصلة بالتجارة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وترد نتيجة هذا الاستعراض في المقرر ١٦/٤ الصادر عن اللجنة^(٩).

باء - التنفيذ من جانب أجهزة وهيئات منظومة الأمم المتحدة

٦ - قامت إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، بالتعاون مع مديري المهام التابعين للجنة التنمية المستدامة ومع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بتقديم دعم فني إلى لجنة التنمية المستدامة في دورتها الرابعة من أجل تيسير استعراضها لتنفيذ برنامج العمل. واستجابة لقرار الجمعية العامة ١١٦/٥٠ أدرجت أيضاً إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة في برنامج عملها للسنة ١٩٩٦/١٩٩٧ وضع مؤشر لمواطن ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية واستكشاف طرائق لتعبئة موارد لتنفيذ برنامج العمل.

٧ - ويرد أدناه سرد للأنشطة التي اضطلعت بها سائر أجهزة ومنظمات وهيئات منظومة الأمم المتحدة في المجال البرنامجي لكل منها منذ منتصف عام ١٩٩٥.

١ - تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر

٨ - أفاد برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأنه قد بدء بتنفيذ مشاريع عن تأثير تغير المناخ في أنتيغوا وبربودا وعن تعزيز شبكة قياس المد في نطاق النظام العالمي لمراقبة المحيطات بين الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة الكاريبي من أجل تقديم معلومات عن ارتفاع مستوى سطح البحر. وقد أكمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة نموذجاً رقمياً لتقييم الآثار الاجتماعية الاقتصادية لتغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتواصل المنظمة تقديم مساعداتها إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في التصدي لهذه الظاهرة عن طريق إجراء دراسات عن الآثار المترتبة على تغير المناخ. وشهدت أيضاً الفترة قيد الاستعراض إكمال مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة إعداد لمحة عامة عن أثر تغير المناخ على سكان المناطق الساحلية والمستوطنات البشرية في تلك المناطق. ويخطط مركز الموئل حالياً لبرنامج تدريبي عن بناء القدرات في مجال تخطيط المستوطنات وارتفاع مستوى سطح البحر في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢ - الكوارث الطبيعية والبيئية

٩ - جرى الإبلاغ خلال السنة الماضية عن اتخاذ عدة إجراءات جديدة في إطار هذا المجال ذي الأولوية. فقد قامت إدارة الشؤون الإنسانية في الأمانة العامة للأمم المتحدة، وبصفة خاصة أمانة العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، بتقديم مدخلات إلى تقرير الأمين العام، ونظرت لجنة التنمية المستدامة في دورتها الرابعة في تلك المدخلات، وأعدت، إضافة لذلك التقرير بشأن الكوارث الطبيعية والبيئية في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي مجال التخفيف من حدة الكوارث، استجابت الإدارة لكارثتين وقعتا في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة الكاريبي نتجت إحداهما عن إعصار "لويس" ونتاجت الأخرى عن نشاط بركاني. وقد نجحت الإدارة في تعبئة موارد نقدية وعينية من المجتمع الدولي لتلبية الاحتياجات الأكثر استعجالاً. وشملت أنشطة العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية في منطقة المحيط الهادئ عقد الاجتماع الإقليمي الرابع في منطقة المحيط الهادئ للحد من الكوارث المعقود في إطار العقد؛ وإكمال، وطبع، خطط عن إدارة الكوارث من أجل أربعة بلدان؛ وإعداد مشروع للمبادئ التوجيهية من أجل تخفيف آثار الكوارث وبث الوعي العام وإدارة التعليم والمعلومات؛ ومواصلة الدورات التدريبية الإقليمية؛ وإعداد برامج عمل قطرية؛ والبدء في مشاريع رائدة في مجال الحد التطبيقي من الكوارث في جزر فيجي وجزر كوك.

١٠ - وقام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتكليف عملية نشر الوعي والتأهب لحالات الطوارئ على الصعيد المحلي لتلائم ظروف التطبيق في مناطق الموانئ. كذلك فإن مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) قد مدد برنامجه لدعم بلدان منطقة الكاريبي في مجال تخطيط المستوطنات وإدارة البيئة المتصلة بذلك لفترة ثلاث سنوات؛ وأكمل، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اقتراحاً بمشروع لإصلاح أضرار الكوارث من أجل عدد من الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة الكاريبي؛ وهو يخطط لإنشاء برنامج تدريبي للتعمير في منطقة الكاريبي. وأسهمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بعدة تدخلات في أعقاب الكوارث الطبيعية التي وقعت في الدول الجزرية الصغيرة النامية، واستهدفت تلك التدخلات أنتيغوا وبربودا، ودومينيكا وسانت كيتس، في أعقاب الدمار الناتج عن الإعصار، وبابوا غينيا الجديدة في أعقاب الفيضانات والانهيالات الأرضية والثوران البركاني.

١١ - ونُظمت في إطار برنامج الأعاصير المدارية التابع للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية المناسبات التالية التي ركزت على الدول الجزرية الصغيرة النامية وحدها أو اشتركت فيها تلك الدول: حلقة عمل عن التنبؤ بالأعاصير المدارية والإنذار بحدوثها في المنطقة الجنوبية الغربية من المحيط الهندي؛ وحلقة دراسية مشتركة لآسيا عن تقييم أخطار الأرصاد الجوية والأخطار الهيدرولوجية؛ ومؤتمر عن الأعاصير في منطقة الكاريبي؛ ودورة تدريبية عن الأرصاد الجوية المدارية والتنبؤ بالأعاصير المدارية. وبالإضافة إلى ذلك، عين مركز "نادي" (Nadi) للإنذار بالأعاصير المدارية في فيجي بوصفه مركز الأرصاد الجوية المتخصص الإقليمي التابع للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية اعتباراً من حزيران/يونيه ١٩٩٥. وبدأ في نيسان/أبريل ١٩٩٦ تشغيل نظام معتمد على السواتل في منطقة الكاريبي، وحل ذلك النظام محل وصلات الاتصالات الأرضية. وقدمت أيضاً المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، عن طريق برنامج خدمات الطقس العامة، مساعدة أخذت الأشكال

التالية: (أ) نشر دليل عن ممارسات خدمات الطقس العامة؛ و (ب) اجتماع للخبراء بشأن خدمات الطقس العامة والتأهب لكارثة الأعاصير، عُقد في ترينيداد وتوباغو في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥؛ و (ج) حلقة عمل تدريبية عن تقنيات الاتصال الفعالة والعلاقات مع وسائط الإعلام في منطقة البحر الكاريبي والأمريكتين عقدت في كوستاريكا في أيار/مايو ١٩٩٦. ووضعت اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) النظام العالمي للإنذار المبكر بحدوث الأمواج المدية الذي يكفل توزيع نشرات عن رصد الأمواج المدية والإنذار بها وتقديم المشورة بشأنها على الدول الأعضاء في جميع مناطق المحيط الهادئ.

٣ - إدارة النفايات

١٢ - في إطار هذا المجال البرنامجي، يقوم مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) في الوقت الحالي بتنفيذ مشاريع تتناول إدخال تحسينات على المستوطنات والبنية الأساسية، والمرافق الصحية، ومعالجة المياه العادمة وإدارة النفايات الصلبة في توفالو وجزر مارشال وكريباتي في منطقة المحيط الهادئ، وفي سانت فنسنت وجزر غرينادين وغرينادا في منطقة البحر الكاريبي. وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة يخطط لعقد حلقة عمل عن الإدارة البيئية في عام ١٩٩٦ من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية في آسيا والمحيط الهادئ بحيث يكون تركيز حلقة العمل منصبا على إدارة النفايات الصلبة وصون جودة المياه. وقد نشر البنك الدولي مؤخرا ورقة عنوانها "المصبات البحرية" واستخدمت في تلك الورقة تجارب عدد من الدول الجزرية الصغيرة النامية كأمثلة على ضرورة تحسين أساليب معالجة المياه العادمة والتخلص منها.

٤ - الموارد الساحلية والبحرية

١٣ - أفاد برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأنه قد جرى الاضطلاع بالأنشطة التالية: إكمال للمحة العامة عن السواحل في منطقة جزر القمر الكبرى؛ وعقد حلقات عمل في سيشيل عن المبادرة الدولية المتعلقة بالشُعَب المرجانية؛ وبدء مشاريع رائدة عن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في الجمهورية الدومينيكية وسانت فنسنت وجزر غرينادين وسانت لوسيا وتخطيط مشاريع أخرى لجزر القمر؛ وإعداد بروتوكول بشأن المصادر البرية للتلوث البحري في منطقة الكاريبي؛ وتعزيز مراكز الاتصال الوطنية بنظام الإحالة الدولي إلى مصادر المعلومات البيئية. وقدم البنك الدولي دعما ملموسا لمجموعة من حلقات العمل الدولية المعقودة في عدد من الدول الجزرية الصغيرة النامية عن إدارة الشُعَب المرجانية. والبنك ملتزم بتقديم دعم يكفل مشاركة الدول الجزرية الصغيرة النامية من المحيط الهندي ومنطقة شرق أفريقيا في المؤتمر الحكومي الدولي الرفيع المستوى القادم المعني بمتابعة قرار أروشا لدعم الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية المقرر عقده في سيشيل في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.

١٤ - واعتمد المؤتمر العام الثامن والعشرون لليونسكو المعقود في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، كجزء من استراتيجيته المتوسطة الأجل، مشروعا متعدد التخصصات مدته ست

سنوات عنوانه "البيئة والتنمية في المناطق الساحلية والجزر الصغيرة". ويجري الإعداد لبدء عدد من المشاريع الرائدة، كما تجري إعادة توجيه بعض المشاريع القائمة وخاصة في منطقة البحر الكاريبي من أجل التصدي لمجموعة متنوعة من المشاكل الساحلية تحت عنوان "المناطق الساحلية والجزر الصغيرة". وتقوم منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) بوضع اللمسات النهائية لمشروع وثيقة برامجية لإنشاء برنامج لتقديم المساعدة التقنية في مجال مصائد الأسماك للدول الجزرية الصغيرة النامية يركز على تعزيز المؤسسي وبناء القدرات وصون وإدارة مصائد الأسماك في المناطق الاقتصادية الخالصة وتحسين الإدارة والتسويق بعد الصيد.

٥ - موارد المياه العذبة

١٥ - من بين الأنشطة المخططة في هذا المجال قيام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بنشر كتاب مرجعي عن التكنولوجيات البديلة لزيادة موارد المياه العذبة في الدول الجزرية الصغيرة النامية في عام ١٩٩٦؛ ومشاريع متنوعة لليونيسيف في هايتي، وسان تومي وبرينسيبي، والرأس الأخضر من أجل زيادة إمكانية الحصول على مياه الشرب وخدمات المرافق الصحية؛ وحلقة دراسية يعقدها المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة عن علاقة النساء بإمدادات المياه واستعمالها في الجمهورية الدومينيكية؛ وحلقة دراسية تدريبية إقليمية عن إدارة موارد المياه في البلدان الجزرية في منطقة الكاريبي ينظمها البنك الدولي. وعقد المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، بالتعاون مع اليونيسيف، حلقة عمل عن موضوع "المرأة والمياه والإصحاح البيئي" أثناء المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (بيجين، ٤ - ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥).

١٦ - والأنشطة الأخرى التي أُبلغ عنها في هذا المجال تشمل قيام المؤتمر المشترك بين المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومصرف التنمية للدول الأمريكية المعني باستراتيجيات تقييم وإدارة موارد المياه في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (أيار/مايو ١٩٩٦) بإعداد خطة عمل لإدارة وتقييم موارد المياه في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وقيام المنظمة العالمية للأرصاد الجوية والبنك الدولي بتنفيذ النظام المقترح للرصد الهيدرولوجي في الكاريبي لبلدان حوض الكاريبي؛ وقيام اليونيسكو بوضع مشروع رائد للمناطق الساحلية والجزر الصغيرة في تونغا وجزر سليمان وكريباتي، وهو مشروع يتعلق بإدارة موارد المياه العذبة بوصفها جزءاً لا يتجزأ من التنمية المستدامة.

٦ - موارد الأراضي

١٧ - في هذا المجال، وسع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) برنامجه المتعلق بالمستوطنات البشرية وبمسائل الإدارة البيئية ذات الصلة في منطقة البحر الكاريبي وذلك بالتعاون مع منظمة دول شرق البحر الكاريبي والاتحاد الكاريبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعلاوة على ذلك فإن

المركز يتعاون مع مصرف التنمية للكاربي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في صياغة خطط متكاملة لإدارة المستوطنات والمناطق الساحلية في سانت فنسنت وجزر غرينادين وفي غرينادا.

٧ - موارد الطاقة

١٨ - في إطار هذا المجال البرنامجي، أشار برنامج الأمم المتحدة للبيئة الى أنه يقدم مساعدة ومعلومات الى الدول الجزرية الصغيرة النامية عن سياسات الطاقة وتكنولوجياتها عن طريق المركز المتعاون معه بشأن الطاقة والبيئة.

٨ - الموارد السياحية

١٩ - أتم برنامج الأمم المتحدة للبيئة جمع معلومات عن مدونات قواعد السلوك البيئية في مجال السياحة لنشرها على مجالس السياحة ووكلاء السياحة ومشرفي الجولات وإدراجها في مجموعات إجراءات العمل البيئي التي تستخدمها الفنادق. وسينظم برنامج الأمم المتحدة للبيئة ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة دراسات حالة إفرادية رائدة في الجمهورية الدومينيكية وسانت فنسنت وجزر غرينادين وهايتي تتناول آثار الأنشطة السياحية على الموارد الساحلية والبحرية. ويقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع منظمة غير حكومية أوروبية، بوضع مشاريع لمنح جوائز تقديراً للإدارة البيئية السليمة للمناطق السياحية الساحلية وتشجيعاً للتصنيف الايكولوجي. وتضطلع المنظمة، بالتعاون مع اتحادات صناعة السياحة، بأنشطة أخرى تشمل إعداد كتيب عن التكنولوجيات السليمة بيئياً بالنسبة للفنادق ووضع مناهج تستخدم في المدارس المتخصصة للسياحة والفنادق وإعداد كتيب عن دراسات إفرادية يتضمن أمثلة ناجحة في مجال السياحة المستدامة.

٢٠ - ومن أجل زيادة تمثيل الدول الجزرية الصغيرة النامية في الكاربي في المواقع التي حددتها اليونسكو بوصفها من محميات المجال الحيوي أو من التراث العالمي، عقدت حلقة دراسية لتعزيز التراث العالمي في سانت كيتس ونيفيس في آذار/مارس ١٩٩٦. وعقدت حلقة دراسية إقليمية عن السيادة الثقافية في بابوا غينيا الجديدة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ في إطار برنامج فاكامونا العالمي للمحيطات في المحيط الهادئ المقترح من اليونسكو؛ وضمت الحلقة الدراسية خبراء من الدول الجزرية في المحيط الهادئ لمناقشة القضايا المتصلة بأثر السياحة على الثقافة والبيئة.

٩ - موارد التنوع الإحيائي

٢١ - في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، بدأت اليونسكو مشروعاً أقاليمياً عنوانه "استراتيجيات التنوع الإحيائي المتكاملة للمناطق الجزرية والساحلية، وهو مشروع يرمي الى المساعدة في صياغة استراتيجيات متكاملة عن التنوع الإحيائي تستخدم في التعاون الأقاليمي بين الدول الساحلية والجزر والى تعزيز اتفاقية

التنوع الإحيائي. وأعد البنك الدولي مشروع برنامج تنفيذي عن المناطق البحرية المحمية التي يمكن أن تحصل على تمويل محتمل من مرفق البيئة العالمية في إطار المناطق التي حددها كمراكز للتنوع الإحيائي. وسيفيد مشروع البرنامج، إذا اعتمد، عددا كبيرا من الدول الجزرية الصغيرة النامية عن طريق تقديم دعم حاسم لإنشاء وإدارة هذه المناطق. وأنتج برنامج الأمم المتحدة للبيئة وثائق تقنية عن سمات التنوع الإحيائي في الدول الجزرية الصغيرة النامية، بالاستعانة بقواعد البيانات المتعلقة بأنظمة المعلومات الجغرافية، وهو يساعد حاليا جزر البهاما، وأنتيغوا وبربودا، وبربادوس وسيشيل وجزر سليمان وفانواتو في وضع خطط عمل وطنية عن التنوع الإحيائي بالاستعانة بموارد مرفق البيئة العالمية.

١٠ - المؤسسات الوطنية والقدرة الإدارية

٢٢ - قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة المساعدة لكريباتي في وضع الصيغة النهائية لإطار للقانون البيئي، وسيجرى في وقت لاحق من عام ١٩٩٦ تقييما للاحتياجات فيما يتعلق بفانواتو. ويقوم البرنامج حاليا بدراسة طلبات لتقديم المساعدة في مجال صياغة تشريعات بيئية لجزر كوك وتوفالو. ويقدم مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) الدعم لعدة دول نامية جزرية صغيرة في جنوب المحيط الهادئ ومنطقة البحر الكاريبي في مجال بناء القدرة المؤسسية على وضع خطط لاستخدام الأرض وتنمية المستوطنات، ولمراقبة التنمية وتطبيق نظم المعلومات الإدارية، وذلك كجزء من برنامج تعاونه التقني. وبدرجة رئيسية، يركز برنامج التدريب على إدارة الكوارث المشترك بين إدارة الشؤون الإدارية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على بناء القدرة الوطنية على الحد من الكوارث وإدارتها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجريت دورات تدريبية وطنية في بابوا غينيا الجديدة وكوبا والدول الأعضاء في لجنة المحيط الهندي. وبدأت أنشطة متابعة على الصعيدين الوطني والإقليمي بعد الانتهاء من حلقات العمل التي عقدت من قبل، وتشمل هذه الأنشطة وضع خطة عمل قطرية لبابوا غينيا الجديدة، كذلك بدأت مرحلة ثانية من الأنشطة الوطنية فيما يتعلق بدول شرقي البحر الكاريبي في إطار هذا البرنامج.

٢٣ - وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أعماله في وضع اللامسات النهائية على برنامج المساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية وشبكة المعلومات لا سيما في تقييم الثغرات ذات الأولوية في مجال التعاون التقني في إطار برنامج العمل المتعلق بالمنطقة الأفريقية ومنطقة البحر الكاريبي. فبالنسبة للمنطقة الأولى، تم إعداد مشروع تقرير بشأن عمليات التقييم والصياغة، وسيوزع في وقت قريب. ويتمثل أحد أهداف هذه العملية في السعي من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن الاحتياجات ذات الأولوية ومن ثم تقديم المساعدة من أجل تعبئة الموارد على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية.

٢٤ - وقد نشر المجلد الأول، وهو دليل المؤسسات والخبراء في الدول الجزرية الصغيرة النامية الذي أعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأوشك أن ينتهي العمل بشأن المجلد الثاني. وقد فرغ من عملية استكمال دراسة الجدوى لشبكة المعلومات للدول الجزرية الصغيرة النامية وأجريت مشاورات مع فريق رابطة الدول الجزرية الصغيرة في نيويورك بشأن مواصلة تطوير هذه الشبكة. وذكرت جامعة الأمم المتحدة أنها

بدأت في حزيران/يونيه ١٩٩٥ شبكتها للجزر الصغيرة على الانترنت، وهي شبكة صممت لتعزيز وربط أنشطة البحث والتدريب والنشر فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتقوم جامعة الأمم المتحدة حالياً بدراسة خطط لتنفيذ مشروع مشترك مع شبكة التنمية المستدامة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تعزيز الوصول إلى المعلومات في الجزر النائية في جنوب المحيط الهادئ. وفي آذار/مارس وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، نظمت الجامعة ندوتين دوليتين في طوكيو بشأن موضوعي "الجزر الصغيرة والتنمية المستدامة" و "وسائط الإعلام المتعددة وتنمية الموارد البشرية".

٢٥ - وقد نظم مركز التجارة الدولي عدة برامج تدريبية ومشاريع أخرى تهدف إلى تعزيز القدرة الوطنية في مجال التجارة الدولية، بما في ذلك تحسين إدارة الاستيراد بالنسبة للبلدان الجزرية في المحيط الهادئ، ودخل ذلك مرحلة التشغيل في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦؛ وإيفاد بعثة لمرحلة ما قبل البرمجة إلى هايتي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ لتحديد احتياجات التعاون التقني في مجال التصدير/الاستيراد؛ وإيفاد بعثة تجارية لتقديم الدعم البرنامجي إلى جامايكا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥؛ وعقد مجموعة من الحلقات الدراسية وحلقات العمل المتعلقة بالنشر في منطقة البحر الكاريبي بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه ١٩٩٦، بشأن موضوع "دليل أرباب الأعمال التجارية إلى جولة أوروغواي". كذلك عقدت في منطقة المحيط الهادئ في حزيران/يونيه ١٩٩٦ حلقتان دراسيتان مماثلتان بشأن الدليل التجاري. وفي إطار برنامج التثقيف والتدريب للمنظمة البحرية العالمية، قدمت ست زمالات لتدريب مشتركين من الدول الجزرية الصغيرة النامية خلال الجزء الأخير من عام ١٩٩٥. وقام معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث من أجل النهوض بالمرأة، بالتعاون مع مؤسسات أخرى، بإعداد مجموعة مواد تدريبية في موضوع "المرأة، والإدارة البيئية، والتنمية المستدامة".

١١ - المؤسسات الإقليمية والتعاون التقني

٢٦ - يقوم المكتب دون الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإعداد برنامج دون إقليمي لتلك المنطقة. وقد بدأ حوار بشأن تنفيذ هذا البرنامج بين وحدته الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وثلاث هيئات حكومية دولية رئيسية في المنطقة دون الإقليمية وهي: منتدى جنوب المحيط الهادئ، وبرنامج البيئة الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ، ومركز عمليات المحيط الهادئ التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

٢٧ - ويعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة بمثابة مركز اتصال للمبادرة الدولية لإنقاذ الحواجز المرجانية في منطقة البحر الكاريبي. وفي المنطقة الأفريقية، أنشأ المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة اللجنة المعنية بالنظم الإيكولوجية للجزر بمشاركة برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٢٨ - وأنشأت منظمة الأغذية والزراعة مكتبين دون إقليميين للمحيط الهادئ (ساموا) ومنطقة البحر الكاريبي (بربادوس) الغرض منهما تكثيف الشراكات مع المؤسسات الوطنية. وفي اجتماع بشأن المشاورات

التقنية عُد في ألبيا (بساموا) في أيار/مايو ١٩٩٦، وضعت منظمة الأغذية والزراعة برنامجا دون إقليمي من أجل التنمية المستدامة في مجالات الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك لمنطقة المحيط الهادئ. ومن المقرر عقد مشاورات تقنية مماثلة لمنطقة البحر الكاريبي في عام ١٩٩٧.

٢٩ - وفي أواخر عام ١٩٩٥، بدأ برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات مشروعاً مدته ثلاث سنوات لدعم أنشطة التدريب التي تضطلع بها أمانة منتدى جنوب المحيط الهادئ لإنفاذ القوانين المتعلقة بالمخدرات. وفي منطقة البحر الكاريبي، اعتمد اجتماع رفيع المستوى، عُد في أيار/مايو ١٩٩٦، خطة عمل تركز على أنشطة مكافحة المخدرات، وخفض الطلب، والتشريعات، وإنفاذ القوانين، والتعاون في المجال البحري. وعقد المكتب الميداني لصندوق الأمم المتحدة للسكان في جامايكا اجتماعاً دون إقليمي لشركاء من الحكومات والمنظمات غير الحكومية في شباط/فبراير - آذار/مارس ١٩٩٦ لاستعراض المبادرات والاحتياجات لفترة ما بعد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ووضع برنامج دون إقليمي جديد.

١٢ - النقل والاتصال

٣٠ - أعد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، بصفته مدير المهمة فيما يتعلق بالنقل البحري، تقريراً معنوناً "النقل البحري في الدول الجزرية الصغيرة النامية" نظرت فيه لجنة التنمية المستدامة في دورتها الرابعة المعقودة في عام ١٩٩٦. وأعدت منظمة الطيران المدني الدولي تقريراً عن النقل الجوي. وعلاوة على ذلك، أجرت منظمة الطيران المدني الدولي تقييماً لدراسة أعدت لمصرف التنمية الآسيوي تتعلق بالمطارات في منطقة المحيط الهادئ، ووضعت، في اجتماع عُد في فانواتو في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، مشروعاً لدول جنوب المحيط الهادئ يتعلق بالتعاون من أجل تحقيق السلامة في الرحلات الجوية. وأسفرت بعثة تخطيط لمنظمة الطيران المدني الدولي أوفدت إلى الرأس الأخضر في تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ عن وضع وثيقة للمشاريع ومبادئ توجيهية مختلفة للمشاريع. وفي هايتي، تقوم المنظمة بتنفيذ مشروع لوضع المدونة القانونية للطيران المدني وتعريف مراقبي الحركة الجوية بالإجراءات المتعلقة بالحركة الجوية الكثيفة.

٣١ - وبدأ الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، بالإضافة إلى إسهامه في استعراض لجنة التنمية المستدامة لبرنامج العمل في عام ١٩٩٦، عدداً من المشاريع في الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك إنشاء شبكة إقليمية للأنباء باستخدام السواحل في منطقة البحر الكاريبي، وتمويل حلقة عمل في غرينادا في عام ١٩٩٦، وتقديم دورات تدريبية وزمالات للمنطقة. وفي منطقة البحر الكاريبي أنجزت، في عام ١٩٩٦، المرحلة الثانية من مشروع يتعلق بنماذج لتحديد تكاليف التعرف الجمركية في بابوا غينيا الجديدة، علاوة على خطة رئيسية للإذاعة والتلفزيون لفيجي. وأنجزت لكريباتي دراسة تتعلق بتوسيع نطاق خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية لتشمل الجزر الخارجية، وهناك دراسة تجرى لجزر سليمان تتعلق بتنمية الاتصالات السلكية واللاسلكية الريفية. وفي أفريقيا، قدمت المنظمة إلى الرأس الأخضر مساعدة تتعلق بمسائل التعرف الجمركية. وقدمت اليونيسكو معدات إلى شبكات الإذاعة الوطنية للدول الجزرية الصغيرة

النامية في منطقة البحر الكاريبي، وقامت بتدريب موظفي الأنباء والإعلام، وبتنسيق مشاريع مجتمعية تتعلق بوسائل الإعلام.

١٣ - العلم والتكنولوجيا

٣٢ - يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة حالياً بتشغيل شبكة من مراكز الإنتاج الأنظف لتبادل المعلومات والخبرة على الصعيدين الدولي والوطني؛ وقد أنشئ أحد هذه المراكز في مالطة. ويقدم البرنامج الدعم من خلال شبكات مراكز الاتصال التابعة له فيما يتعلق "بمعلومات الأرض" في فيجي، وساموا، وملديف، والدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي، من أجل تبادل خدمات المعلومات البيئية فيما بين هذه البلدان. ويوفر مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) للدول الجزرية الصغيرة النامية، كجزء من أنشطته التنفيذية، صكوكاً تقنية تتعلق بتخطيط استخدام الأرض وتخطيط المستوطنات، ونظم المعلومات الجغرافية، ونظم المعلومات البصرية فيما يتعلق بتخطيط المستوطنات.

١٤ - تنمية الموارد البشرية

٣٣ - في ملديف، قدمت اليونيسيف الدعم لتدريب المعلمين في الموقع ووضع نظام لاعتماد التدريب في الخدمة. وقدمت المنظمة المساعدة للرأس الأخضر في دراسة استقصائية تهدف إلى تحسين نوعية التعليم ودراسة أجريت لتحديد مدى الحاجة إلى الوجبات الغذائية واللوازم المدرسية. وقدمت المساعدة أيضاً في مشروع تجريبي تعليمي خاص بالأطفال المعوقين. وتعاونت اليونيسيف واليونسكو في دعم تنفيذ استراتيجية إصلاح التعليم في بلدان منظمة دول شرق البحر الكاريبي. وقدمت اليونيسيف أيضاً توصيات بشأن إصلاح التعليم، وقدمت الدعم لوضع واعتماد إرشادات تعليمية للمدارس الابتدائية في دومينيكا.

١٥ - مؤشرات الضعف

٣٤ - اضطلعت عدة منظمات بأعمال بشأن هذه المسألة، وبعضها تم قبل انعقاد المؤتمر العالمي. وعلى سبيل المثال فقد أصدرت الأونكتاد وجماعة البحر الكاريبي تكاليفات بإجراء دراسات في عام ١٩٩٢ وعام ١٩٩٣ على التوالي نتجت عنها كتابات مبدعة^(٢). وفي وقت أقرب عهداً أصدرت أمانة الكمنولث، في عام ١٩٩٦، تكليفاً بإجراء دراسة (لم تنشر بعد) بشأن قياس ضعف الدول الصغيرة. وبدأت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ العمل بشأن مؤشر الضعف، لا سيما بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ. وهذه الأعمال الناشئة في مجموعها تتناول مسائل الضعف الاقتصادي، بما في ذلك الضعف الناجم عن الهشاشة البيئية؛ وحدوث كوارث طبيعية على نطاق وطني؛ وصغر الحجم؛ والبعد عن الأسواق. ويتم التصدي لمسائل الضعف الاقتصادي أيضاً في أعمال لجنة تخطيط التنمية المتعلقة بمعايير تعريف أقل البلدان نمواً. ومن المقرر أن يجتمع فريق عامل تابع للجنة في الفترة من

١٣ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ لاستعراض قائمة أقل البلدان نمواً والنظر في إمكانية إجراء تحسينات في المعايير المتعلقة بتعريفها، على نحو ما نص عليه قرار الجمعية العامة ٢٠٦/٤٦. وقد أعرب عدد من أعضاء اللجنة عن اهتمامهم بمسألة وضع مؤشر للضعف فيما يتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية. وأزمنت إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة عقد اجتماع لفريق خبراء في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ بشأن مؤشر الضعف، وذلك بالتعاون مع الأونكتاد والمنظمات ذات الصلة الأخرى، على النحو المطلوب في قرار الجمعية العامة ١١٦/٥٠.

ثالثاً - التنفيذ على الصعيد الإقليمي

٣٥ - يقدم هذا الجزء من التقرير سرداً للتنفيذ على الصعيد الإقليمي. ويركز على المناطق الرئيسية للدول الجزرية الصغيرة النامية التي تتوافر عنها بيانات في الوقت الحاضر، وخاصة فيما يتعلق بأنشطة اللجان الإقليمية وغيرها من الهيئات الحكومية الدولية الإقليمية.

ألف - المنطقة الأفريقية

٣٦ - أفادت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن أنشطتها وبرامجها المتعلقة بتنفيذ برنامج العمل لا تزال مستمرة كما هو مبين في التقرير السابق للأمين العام (A/50/422 و Add.1). وقد بدأت هذه البرامج بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٣٧ - ولجنة المحيط الهادئ هي في الوقت الحاضر بصدد تنفيذ برنامج إقليمي للبيئة معنون "تقديم الدعم للبرامج البيئية في بلدان لجنة المحيط الهندي". والهدف من البرنامج هو تقديم الدعم للسياسات الوطنية المتعلقة بتكامل إدارة المناطق الساحلية، ويجري تمويله في إطار أحكام التعاون المالي والتقني لاتفاقية لومي الرابعة المبرمة بين الاتحاد الأوروبي ومجموعة دول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ. ويركز البرنامج الإقليمي على المجالات الخمسة التالية: التخلص من النفايات الصلبة وإدارتها؛ والتخلص من النفايات السائلة وإدارتها؛ والتلوث بمواد الهيدروكربون؛ والتلوث الجوي؛ وتلوث المياه بالنفايات السمية.

٣٨ - وفي إطار اتفاقية لومي الرابعة، قدم الاتحاد الأوروبي المساعدة إلى الرأس الأخضر وسان تومي وبرينسيبي كجزء من برامجه الإقليمية لغرب أفريقيا ووسطها على التوالي. وقد تركزت المساعدات المقدمة إلى الرأس الأخضر على تنمية العاصمة، برايا، وعلى مجالات الكهرباء، والإمداد بمياه الشرب، والرعاية الصحية، في حين تركزت المساعدة المقدمة إلى سان تومي وبرينسيبي على دعم تنمية مصائد الأسماك، وحماية النظم الإيكولوجية للغابات، وإنعاش الهياكل الأساسية الاقتصادية. وفي موريشيوس وجزر سيشيل، تم توظيف موارد الاتحاد الأوروبي في مجال الحماية البيئية والإدارة البيئية، وإدارة المناطق الساحلية لأغراض صناعة السياحة.

باء - منطقة البحر الكاريبي

٣٩ - وجه المقرر دون الإقليمي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بعض جهوده في الفترة المشمولة بالتقرير إلى عدد من المنشورات التي تعالج المسائل ذات الصلة للدول الجزرية الصغيرة النامية في تلك المنطقة. وعلاوة على ذلك، يجري وضع اللمسات النهائية على برنامج للتنفيذ والآليات المؤسسية اللازمة لتسهيل التنسيق والتنفيذ على الصعيد الإقليمي. وسيشمل الهيكل المقترح إنشاء وحدة تنسيق مشتركة وفريق استشاري إقليمي في حين سيركز برنامج العمل على بناء القدرات، وإدارة المعلومات، وزيادة الوعي لدى الجمهور، والتمويل.

٤٠ - وتقدم منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، وهي تعمل كمكتب إقليمي لمنظمة الصحة العالمية، المساعدة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي في سياق خطة "التعاون في منطقة البحر الكاريبي من أجل توفير الصحة". وفي إطار هذه الخطة اتخذت إجراءات محددة في مجال إمدادات المياه والمرافق الصحية، وإدارة النفايات الصلبة، والتأهب للكوارث والاستجابة لها، والخدمات الصحية والإدارة البيئية. وقد وضعت خطة تنفيذية مدتها خمس سنوات كجزء من استراتيجية منظمة دول شرق البحر الكاريبي من أجل التنمية المستدامة. وتتمحور الخطة حول مفهوم إدارة شبكة الجزر، وستتناول الأولويات في مجال إدارة الموارد كما حددتها دول منطقة البحر الكاريبي الشرقية.

٤١ - وسوف تستفيد منطقة البحر الكاريبي أيضا من مشروع "منطقة البحر الكاريبي: التخطيط للتكيف مع تغير المناخ العالمي" الذي يموله مرفق البيئة العالمي. وقد قامت بوضع المشروع منظمة الدول الأمريكية وسوف تتولى إدارته باعتبارها الوكالة المنفذة للبنك الدولي، حيث تقرر أن تكون مرحلة البدء في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. ومن شأن هذا المشروع أن يساعد الحكومات والمؤسسات الإقليمية على تعزيز قدرتها على رصد وتحليل المناخ واتجاهات سطح البحر؛ وتحديد المناطق المعرضة لآثار تغير المناخ، وارتفاع منسوب مياه البحر؛ ووضع إطار متكامل للإدارة والتخطيط؛ وتعزيز القدرات الإقليمية والوطنية من خلال تنمية الموارد البشرية وتعزيز المؤسسات؛ وتحديد وتقييم العمليات والصكوك المتعلقة بالسياسات، وجمع المعلومات لإعداد المذكرات الوطنية. وواصلت منظمة الدول الأمريكية أيضا تنفيذ مشروع مدته خمس سنوات للتخفيف من حدة الكوارث في منطقة البحر الكاريبي تموله وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة.

٤٢ - واستهدف الدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي تنمية السياحة، وتعزيز التجارة، وتنمية الهياكل الأساسية وبناء القدرات على الصعيدين الوطني والإقليمي. ومن المتوقع أن تستفيد مجالات بناء الوعي البيئي خلال برامج التثقيف والتدريب، وتعزيز المؤسسات ووضع نظم المعلومات من المخصصات الإقليمية للاتحاد الأوروبي في إطار صندوق التنمية الأوروبي السابع.

جيم - منطقة آسيا والمحيط الهادئ

٤٣ - أبلغت اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ عن عقد المؤتمر الوزاري للبيئة والتنمية في آسيا والمحيط الهادئ في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وقد نظر المؤتمر، في جملة أمور منها الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف برنامج العمل. وأما مدخلات البلدان الجزرية في المحيط الهادئ في المؤتمر فقد تحققت من خلال اجتماع تمهيدي عقد في بوت فيلا، بفانواتو، ونظمه مركز العمليات لمنطقة المحيط الهادئ التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

٤٤ - وتمثلت المبادرات الأخرى التي اضطلعت بها اللجنة في إعداد دراسة حالة بشأن إدراج اعتبارات التنمية المستدامة في صنع القرارات الاقتصادية بالنسبة لجزر سليمان وفانواتو؛ وإعداد تقرير عن حالة البيئة فيما يتعلق بالبلدان الجزرية في المحيط الهادئ؛ وتنظيم عدة دورات تدريبية، وعقد حلقات عمل وحلقات دراسية بشأن التجارة والاستثمار، والسياحة، والإحصاءات، والاستشعار من بعد، ونظم المعلومات الجغرافية، وغير ذلك من جوانب التنمية المستدامة؛ ونشر أدلة ومبادئ توجيهية بشأن إدارة النفايات الخطرة، وتنمية السياحة المستدامة؛ وتقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية. وأحرز تقدم في وضع مؤشرات للتنمية المستدامة، بدءاً بجمع البيانات في المجال الاقتصادي. وتبذل جهود لوضع مؤشر للضعف فيما يتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية بالمحيط الهادئ. وأجريت حسابات تجريبية لبعض البلدان باستخدام مؤشرات مختارة.

٤٥ - والدعم الذي تتلقاه منطقة المحيط الهادئ من الاتحاد الأوروبي، على الصعيد الإقليمي، يقدم من خلال برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ لأغراض حماية التنوع الحيوي، وإدارة المناطق الساحلية، وإدارة النفايات الصلبة. وقدمت مساعدات الاتحاد الأوروبي لأغراض تنمية السياحة المستدامة، ومراقبة مصائد الأسماك، وتقييم موارد أسماك التونة.

٤٦ - وقد أبلغ برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ عن عقد الاجتماع الأول للجنة الاستشارية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ بالاشتراك مع مركز عمليات المحيط الهادئ التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ من أجل تنسيق وتسهيل تنفيذ برنامج العمل. وقد قام برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ باستكمال مبادرات إقليمية محددة في كل مجال من المجالات البرنامجية الموضوعية الـ ١٤، بما في ذلك عقد حلقات عمل إقليمية واجتماعات سنوية لمديري إدارات الأرصاد الجوية وعلماء المناخ في مجال تغير المناخ. ووضعت استراتيجية لحماية البيئة البحرية في منطقة المحيط الهادئ من خلال تعاون برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ وأمانة منتدى جنوب المحيط الهادئ وعدد من الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف؛ ومن المتوقع أن يبدأ تنفيذ الاستراتيجية خلال عام ١٩٩٦. وقد بدأ مؤخراً تنفيذ البرنامج الإقليمي للتقليل من النفايات إلى أدنى حد وإدارتها ومنع التلوث؛ ويعمل برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ منسقا للبرنامج. وفي مجال إدارة النفايات، عقدت عدة حلقات عمل تدريبية في مجال تقييم التلوث البحري، وسيبدأ قريباً برنامج إقليمي يستهدف زيادة الوعي بالنفايات والقيام بحملات تثقيفية، ويتولى تنفيذه برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ.

رابعاً - التقدم المحرز في مجال التنفيذ الوطني

٤٧ - يلخص هذا الفرع من التقرير المعلومات المتعلقة بالاجراءات المتخذة على الصعيد الوطني لتنفيذ بنود برنامج العمل. ووردت معلومات من ١٢ حكومة من حكومات الدول الجزرية الصغيرة النامية (انظر القائمة في المرفق الثاني). وقد استكملت هذه المعلومات بمعلومات أتاحتها منظمات إقليمية تابعة للأمم المتحدة وأخرى غير تابعة لها.

الف - المنطقة الأفريقية

٤٨ - في منطقة المحيط الأطلسي تفيد التقارير بأن حكومة سان تومي وبرينسيبي تتعاون مع الوكالات الثنائية الأطراف الأوروبية والمنظمات غير الحكومية في المشاريع الوطنية للحراثة وحماية البيئة. وقد وضعت الحكومة شرطاً يقضي بأن يبلغ المستثمرون بالأثر البيئي المترتب على أنشطتهم.

٤٩ - وفي الرأس الأخضر، يبدو أن الأنشطة تركز على تنفيذ خطة طويلة الأجل لتنمية السياحة تتوخى إدخال تحسينات على نطاق كبير في الهياكل الأساسية المادية للبلد، ولا سيما في عاصمته، إلى جانب سن تشريع ملائم، وإنشاء صندوق لتنمية السياحة وتحسين جمع البيانات الإحصائية في مجال السياحة. ويعتمد تنفيذ هذه الخطة إلى حد كبير على تمويل من مصادر ثنائية ومتعددة الأطراف.

٥٠ - وفي المحيط الهندي اعتمدت حكومة جزر القمر وثيقة للسياسة الوطنية البيئية وخطة عمل للبيئة، وهما معا يوفران الأساس لسياسات التنمية المستدامة واستخدام الموارد الطبيعية. وثمة مشروع كبير لحفظ التنوع البيولوجي سيقوم بتمويله مرفق البيئة العالمية، وقد تمت صياغته لإقراره وتنفيذه. وقد شرعت حكومة موريشيوس أيضاً في خطط وبرامج تهدف إلى ضمان الاستخدام المستدام لموارد البلد لأغراض التنمية. وهناك تركيز كبير على رصد ومراقبة التطورات في المناطق الساحلية. ويجري تعزيز عمليات مراقبة التخطيط لضمان الالتزام بالمعايير الموضوعية للإنشاءات الجديدة، بما في ذلك القيود المفروضة على ارتفاع المباني، وأحجامها، ومواقعها والمواد المستخدمة فيها. وتم سن قوانين تنص على إصدار شهادات بناء تتضمن إعفاء ضريبياً كبيراً وغير ذلك من الحوافز للامتثال. ويشترط في خطط بناء الفنادق الآن أن تشمل على مرافق معالجة المجاري كعنصر إجباري، والقواعد الخاصة بتنظيم استخدام اليخوت تجري معالجتها في تشريع قيد النظر.

٥١ - ومنذ اعتماد تشريع في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ يقضي بإجراء تقييمات للأثر البيئي لجميع المشاريع، وجهت حكومة سيشيل جهودها نحو تعزيز الإطار التنظيمي لإنفاذ هذا التشريع. وعقدت اجتماعات في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ وآذار/مارس ١٩٩٦ لمناقشة تطبيق هذا التشريع في مواقع محددة، خاصة في المجالات الحرجة. ويجري تدريب الموظفين على مختلف جوانب هذه النظم الأساسية. وهناك تقارير عن أنشطة ميدانية محددة مع وجود برامج في مجالات مكافحة التلوث والرصد، ومعالجة النفايات وإدارة موارد

المياه، وسياسة الطاقة وحفظها؛ وإدارة الأحراج، وإدارة الموارد البحرية. وفي مجال معالجة النفايات، أبدت الحكومة مؤخراً اهتماماً بجذب الاستثمار الخاص لوضع مخطط لمعالجة النفايات الصلبة لما هي في إطار صيغة البناء والامتلاك والتنفيذ والنقل. وفي مجال الطاقة، تأمل الحكومة في أن تؤمن التمويل الكافي من خلال منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لتنفيذ برنامج حفظ الطاقة وفعاليتها الذي تم وضعه في عام ١٩٨٨، ولكنه لم ينفذ بالكامل أبداً نظراً للافتقار إلى التمويل، والمبلغ المطلوب حالياً هو ٢٥٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية للمساعدة على تعديل وتنفيذ ورصد صيغة مصغرة للمشروع.

باء - منطقة البحر الكاريبي

٥٢ - اتخذت حكومة بربادوس عدداً من الإجراءات التشريعية. وقد استحدثت ضريبة بيئية لتحمل تكاليف تصريف النفايات التي تتولد عن السلع المستوردة. والتشريع الخاص بتخطيط البلدات والبلد تم تعديله اعتباراً من كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، فأصبح الحكم الخاص بصهاريج تخزين المياه إلزامياً بالنسبة لفئات معينة من المباني السكنية والتجارية والصناعية وغيرها من المباني. كذلك تم استكمال مشروع نهائي لمجموعة قوانين المباني الوطنية لبربادوس وأعدت الحكومة مشروع قانون بشأن إدارة المناطق الساحلية. ويهدف هذا القانون إلى زيادة تعزيز النظم الأساسية المتعلقة بتنمية المناطق الساحلية وسيضمن خطة لإدارة تلك المناطق ودليلاً للأنشطة الساحلية. ويجري النظر في إنشاء هيئة للمباني في بربادوس تتولى المسؤولية عن تنفيذ قوانين المباني الوطنية. وتمت زيادة عدد الموظفين التقنيين والمهنيين لتعزيز الوزارة الحكومية المعنية بمعالجة شؤون البيئة.

٥٣ - وتشتمل الأنشطة الحالية الأخرى على العمليات الجارية لتنظيف الشواطئ والبدء في مشروع لرعاية المجتمع المحلي موضوعه "أرضنا، موطننا، بيتنا". وسيدأ قريباً مشروع وطني معنون "الإدارة البيئية والتخطيط لاستغلال الأراضي من أجل التنمية المستدامة" وهناك عدة مشاريع قطاعية في مراحل مختلفة من الإعداد.

٥٤ - وبالنظر إلى أهمية السياحة بالنسبة لجزر البهاما، ركزت حكومة جزر البهاما جزءاً كبيراً من أنشطتها على تنمية موارد السياحة البيئية، وخاصة تنمية وحفظ موارد جزرها الخارجية. وبدأت في مشروع سيضمن استعراضاً لقاعدة الموارد الطبيعية للبلد؛ وتحديد التشريعات اللازمة وإصدارها؛ وبناء القدرات وتعزيز المؤسسات، واستخدام موارد المياه وعمليات تصريف المياه المستعملة؛ ورفع التوعية العامة؛ وإنشاء مصارف للبيانات. وفي سانت لوسيا، أصبح إجراء تقييمات للأثر البيئي إجبارياً بالنسبة لجميع الاستثمارات إلى جانب القيام باستعراض واستكمال قانون مراقبة التنمية. وجرى أيضاً تنقيح قانون هيئة المياه والمجارير، مما أسفر عن فرض تعريف على استخدام المياه. وهناك مشاريع أخرى مختلفة قائمة أو قيد استعراض الحكومة. ومنها إصلاح عمليات تجميع ومعالجة مياه المجارير، ومشروع لتنمية المنطقة الساحلية في الممر الشمالي الغربي للجزيرة.

٥٥ - وحكومة كوبا بصدد استعراض التشريع الحالي الخاص بالبيئة بغرض وضع تشريع إطارى جديد للبيئة. وهناك عدد من التغييرات جار بالفعل؛ بما في ذلك وضع قواعد تقنية بطريقة منتظمة؛ وإصدار تشريع في عام ١٩٩٥، يقضي بإجراء تقييمات إجبارية للأثر البيئي بالنسبة لعدد من الأنشطة الاقتصادية في المناطق الساحلية، خاصة في مجال السياحة؛ وإقرار قوانين تتعلق بالتعدين والاستثمار الأجنبي في الفترة ١٩٩٤/١٩٩٥؛ وإعداد تشريع للمناطق الساحلية. كذلك تم اتخاذ عدد من التدابير الضريبية، بما في ذلك فرض ضريبة بيئية في آب/أغسطس ١٩٩٤ تشمل استخدام جميع الموارد الطبيعية واستغلالها، ووضع نظام للحوافز الاقتصادية لحماية البيئة البحرية. ويجري النظر في وضع صكوك إضافية في سياق قانون جديد مقترح خاص بالضرائب. وأفادت الحكومة أنه أحرز تقدم كبير في جمع وإعادة استخدام وإعادة تصنيع بعض النفايات الصناعية مثل الورق والكرتون والمعادن والزجاج واللدائن وإطارات السيارات وعوادم الزيوت وشحوم التزييت. وكان إنشاء مركز وطني للتنوع البيولوجي وفريق للأمن البيولوجي من ضمن الترتيبات المؤسسية التي اتخذتها حكومة كوبا للإشراف على حفظ التنوع البيولوجي. وأفادت الحكومة أنه نظرا للآزمة الاقتصادية الراهنة التي تواجه البلد وآثار الحظر التجاري الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، فإن التقدم نحو تحقيق أهدافه يعوقه بشدة الافتقار إلى التمويل والتكنولوجيا الملائمة.

جيم - منطقة آسيا والمحيط الهادئ

٥٦ - أفادت ساموا أنها أحرزت تقدما بطيئا في تنفيذ استراتيجيتها الوطنية لإدارة البيئة في عدد من المجالات، بما في ذلك جمع البيانات والتقارير الوطنية. وكان المعوق الرئيسي للتقدم هو الافتقار إلى القدرات المؤسسية والقدرات من الموارد البشرية. غير أنه يجري وضع أربع أولويات للعناصر البيئية المستهدفة في إطار برنامج استراتيجية بناء القدرات للقرن ٢١، أي: إدارة النفايات، ومسائل السكان، والإمداد بالمياه واستخدام الأراضي. وفي عام ١٩٩٥، تم إنشاء فريق عمل لبروتوكول مونتريال يضم ١٢ إدارة حكومية وبدأ العمل بالفعل في وضع سياسات واستحداث طرق للاستبعاد التدريجي لاستخدام المواد التي تستنفذ الأوزون. ويجري إعداد مشروع برنامج قطري وينتظر وصول مساعدة مالية من أمانة بروتوكول مونتريال. وأنشئت لجنة وطنية للسياسات المتعلقة بالتنوع البيولوجي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، تمشيا مع التزام البلد في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي. ويجري الانتهاء من مشروع وثيقة بشأن استراتيجية ساموا لحفظ التنوع البيولوجي من أجل تنفيذها، ويجري تحديد عدد من مجالات الحفظ. وفي مجال تغير المناخ، تم عقد حلقتي عمل وطنيتين وإجراء دراسات عن مصادر وترسيبات غازات الدفيئة. وورد تمويل من مرفق البيئة العالمية للمساعدة على الوفاء بالتزامات الإبلاغ الوطنية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ويستمر عقد حلقات عمل ووضع برامج بشأن تقييم الأنشطة المتعلقة بارتفاع مستوى سطح البحر، وسرعة التأثير والتكيف. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت برامج لإدارة الموارد المائية، وحفظ أشجار المانغروف وحفظ الموارد من الأراضي.

٥٧ - ووضعت فيجي خطة للتأهب لحالات انسكاب الزيوت والسوائل الكيميائية، ولكن هناك بلدان أخرى في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ما زالت غير مستعدة لاحتمالات حدوث حالات كهذه. ولم يبذل جهد كبير

لوضع استراتيجيات وطنية للتكيف مع تغير المناخ، مع أنه من المتوقع إرساء الأساس لهذه الاستراتيجيات من العمل الجاري بشأن سرعة التأثير بتغير المناخ.

٥٨ - وقد أنشأت ساموا نظام إيداع واسترداد المبلغ المدفوع نظير زجاجات المشروبات بينما اتخذت ميكرونيزيا إجراء مماثلاً بشأن العلب المصنوعة من الألومنيوم. وهناك محاولات جارية لاستخدام المراحيض البيولوجية في ميكرونيزيا وكريباتي وبالاو. غير أن جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية، تعاني من الافتقار الشديد إلى مرافق الموانئ اللازمة للنفايات المحمولة بالمراكب ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى الكم المحدود من الموارد المالية وغيرها من الموارد. وهناك تحديدات مماثلة تؤدي أيضاً في معظم الحالات، إلى عدم وجود برامج لتشجيع مشاركة المجتمع المحلي وزيادة التوعية العامة في مجال إدارة النفايات أو حفظ البيئة في منطقة المحيط الهادئ. ولم تبلغ سوى بابوا غينيا الجديدة وفيجي وكريباتي عن إحراز تقدم في مجال تنفيذ الخطط المتكاملة لإدارة المناطق الساحلية. وعدم وجود بيانات في جميع أنحاء المنطقة عن رصد إدارة المناطق الساحلية يؤدي إلى زيادة ما يواجه التقدم من عراقيل. والافتقار على نطاق واسع إلى الموظفين المدربين، والمعدات التقنية والبيانات الملائمة عن موارد المياه يعني أيضاً إحراز تقدم محدود في مجال الموارد من المياه العذبة، بالإضافة إلى الموارد من الأراضي.

٥٩ - وأنشأت حكومة ملديف قوة عمل، بدأت أعمالها في عام ١٩٩٦، لاستعراض التشريع الوطني الحالي المتعلق بالإدارة البيئية ودراسة مدى كفاية الأطر التشريعية والمؤسسية للبلد. وقد وضعت الحكومة عدداً من البرامج لمعالجة تآكل الشواطئ وبدأت في برنامج لتعميق الموانئ باستخدام طرق ابتكارية. وفي عام ١٩٩٥، تم تحديد ١٥ موقعا كمناطق محمية في إطار قانون حماية البيئة الوطنية، ولكن يرى أن هناك حاجة إلى إجراء المزيد من الدراسات التفصيلية عن النظام البيئي البحري للبلد قبل تحديد مواقع إضافية كمناطق محمية.

٦٠ - وتشتمل المبادرات الأخرى التي شرعت فيها ملديف على إجراء مشاورات من أجل إعداد التقرير الوطني عن جدول أعمال القرن ٢١، بدأت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥؛ وبدأ العمل في برنامج المليون شجرة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦؛ وبرنامج متكامل لموارد الشعب المرجانية، ومبادرة لنشاط تمكيني (بناء القدرات) بتمويل متوقع من مرفق البيئة العالمية.

٦١ - وأفادت حكومة جزر مارشال أنه تم اتخاذ عدد من الإجراءات التشريعية التي تتطلب إجراء تقييمات للأثر البيئي للمشاريع الجديدة، فضلاً عن التحسينات البيئية العامة. غير أن غالبية هذه النظم الأساسية لا تطبق، والسبب الأساسي في ذلك هو الافتقار إلى كل من الموارد المالية والتقنية اللازمة لانفاذها؛ ويعتبر القصور في عدد الموظفين المدربين تدريباً ملائماً للقيام بإعداد واستعراض تقييمات للأثر البيئي والاضطلاع بتحديد الأمراض واستخدام تقنيات المكافحة بين الموظفين المسؤولين عن الهجرة من أشد الاحتياجات إلحاحاً التي يتعين معالجتها. ويشكل إدارة النفايات والتخلص منها مجالا آخر يثير قلقاً كبيراً لدى السلطات بالنظر إلى المعدل السريع لنمو السكان، مقترناً بتنمية قطاع السياحة وتزايد حركة مرور

سفن المسافرين في رحلات بحرية. وقد بدأت الحكومة، بغية معالجة بعض أوجه الضعف هذه على المستوى الوطني، في تشجيع المجتمع المحلي على زيادة المشاركة في العملية الإنمائية، فضلا عن زيادة استخدام المعرفة والمهارات والممارسات التقليدية.

دال - البحر الأبيض المتوسط

٦٢ - في قبرص، ركزت الجهود الوطنية الإنمائية المستدامة في السنوات الأخيرة بدرجة أكبر على إعادة توجيه السياسات والضوابط لكفالة حماية البيئة وإدماج الاعتبارات البيئية في جميع الأنشطة الاقتصادية والإنمائية في الأجل الطويل. وهذا النهج يقوم، إلى حد كبير، على أساس توصيات دراسة رئيسية أجراها البنك الدولي، الذي قام، ضمن أمور أخرى، بإجراء سلسلة من الدراسات بشأن استخدام الأدوات المالية لتعزيز السياسة البيئية؛ وخطة لحفظ شبه جزيرة أكاماس وإدارتها؛ وخطة لحماية منطقة ساحلية وإدارتها، ومعالجة النفايات الخطرة.

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

ألف - الاستنتاجات

٦٣ - بدأت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في اتخاذ عدد من المبادرات الجديدة لتنفيذ برنامج العمل منذ منتصف عام ١٩٩٥. وجرى توجيه قدر كبير من الجهد المبذول لتعزيز القدرة المؤسسية والقدرة المتمثلة في الموارد البشرية المطلوبة من أجل التنفيذ الفعال لبرنامج العمل. واتخذ في الأشهر الأخيرة عدد من المبادرات، لا سيما على الصعيدين الدولي والإقليمي، لمعالجة آثار تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر، ويعتبر هذا علامة على تزايد الاعتراف بالطبيعة الحرجة لهاتين الظاهرتين بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية. غير أن تلك الدول لا تزال تشعر بالقلق العميق إزاء الطبيعة الحرجة لهاتين الظاهرتين. ويلاحظ على وجه الخصوص ارتفاع مستوى النشاط على الصعيد الإقليمي: فاللجان الإقليمية المختصة، وكذلك هيئات عديدة إقليمية ودون إقليمية وحكومية دولية غير تابعة للأمم المتحدة، تستجيب ببرامج وأنشطة جديدة تستهدف أساسا مجالات معالجة النفايات، وبناء القدرات، والمياه والمرافق الصحية، والتأهب لحالات الكوارث، وإدارة المناطق الساحلية.

٦٤ - وتوضح المعلومات المحدودة الواردة من المصادر الوطنية أن عددا من الدول الجزرية الصغيرة النامية قد بدأ في تنفيذ أجزاء من برنامج العمل التي تحظى بصفة خاصة بأولوية عليا على الصعيد الوطني، بما في ذلك بناء المؤسسات، لا سيما تعزيز الأطر التشريعية؛ ومعالجة النفايات؛ وإدارة المناطق الساحلية؛ وعلى نطاق أضيق، الحفاظ على التنوع البيولوجي. وبغية التمكين من إجراء استعراض كافٍ للإجراءات

المتخذة على الصعيد الوطني فإنه سيكون من المهم بالنسبة لسلطات الدول الجزرية الصغيرة النامية أن تقدم، عند الاقتضاء، بمساعدة المنظمات الدولية المختصة، معلومات عن جميع أنشطتها الرئيسية الداخلة في إطار برنامج العمل.

٦٥ - ويشير السجل التراكمي للتنفيذ الذي اضطلعت به منظومة الأمم المتحدة منذ انعقاد المؤتمر العالمي إلى أن الاهتمام الذي أولي لبعض المجالات ذات الأولوية التي يشملها برنامج العمل لم يكن كافياً، لا سيما بالنسبة لمجالات النقل والاتصالات؛ والسياحة؛ والطاقة؛ والعلم والتكنولوجيا؛ وموارد التنوع البيولوجي؛ وتغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر.

باء - توصيات من أجل اتخاذ إجراءات مستقبلية

٦٦ - إن المعلومات الواردة في هذا التقرير تدعم التوصيات من أجل اتخاذ إجراءات مستقبلية لتنفيذ برنامج العمل الوارد في المقرر ١٦/٤ للجنة التنمية المستدامة^(١). وقد تود الجمعية العامة تأييد ذلك المقرر.

٦٧ - وقد تود الجمعية العامة أيضاً أن تطلب إلى لجنة التخطيط الإنمائي دراسة تقرير وتوصيات اجتماع فريق الخبراء بشأن وضع مؤشر لقياس ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي ستدعو إلى عقده إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والمنظمات الأخرى المختصة، وقد تود أن تطلب إلى اللجنة أن تقدم توصيات لكي تنظر فيها في دورتها الثالثة والخمسين.

الحواشي

(١) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، ٢٦ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 94.I.18)، الفصل الأول، القرار ٨، المرفق الثاني.

(٢) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٦، الملحق رقم ٨ (E/1996/28)، الفصل الأول جيم.

(٣) انظر، على سبيل المثال، لينو بريغوليو، "الدول الجزرية الصغيرة النامية ومظاهر ضعفها الاقتصادي"، التنمية العالمية، المجلد ٢٣، العدد رقم ٩ (١٩٩٥)، الصفحات ١٦١٥-١٦٣٢.

المرفق الأول

قائمة بالدول أو المناطق الجزرية الصغيرة النامية

أفريقيا:

جزر القمر
الرأس الأخضر
سان تومي وبرينسيبي
سيشيل
موريشيوس

غرب آسيا:

البحرين

آسيا والمحيط الهادئ:

بابوا غينيا الجديدة
بالاو
توفالو
توكيلاو
تونغا
جزر سليمان
جزر كوك
جزر مارشال
ساموا
سنغافورة
فانواتو
فيجي
كيريباتي
ملديف
ميكرونيزيا
ناورو
نيوي

أوروبا:

قبرص
مالطة

البحر الكاريبي:

أروبا

أنتيغوا وبربودا

بربادوس

ترينيداد وتوباغو

جامايكا

جزر البهاما

جزر الأنتيل الهولندية

جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة

الجمهورية الدومينيكية

دومينيكا

سان فنسنت وجزر غرينادين

سانت كيتس ونيفيس

سانت لوسيا

غرينادا

كوبا

هايتي

المرفق الثاني

قائمة بالمنظمات والحكومات التي استجابت لطلب مدخلات لهذا التقرير

الأمم المتحدة:

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
الوكالة الدولية للطاقة الذرية
منظمة الطيران المدني الدولي
الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية
مركز التجارة الدولية
مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
منظمة الأمم المتحدة للطفولة
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات
إدارة الشؤون الإنسانية/العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
برنامج الأمم المتحدة للبيئة
صندوق الأمم المتحدة للسكان
المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة التابع للأمم المتحدة
جامعة الأمم المتحدة
البنك الدولي
منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية
منظمة الأرصاد الجوية العالمية
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

الهيئات الإقليمية غير التابعة للأمم المتحدة:

لجنة المحيط الهندي
منظمة الدول الأمريكية
منظمة دول شرقي البحر الكاريبي
الجماعة الأوروبية

الحكومات:

بربادوس

جزر البهاما

جزر القمر

جزر مارشال

الرأس الأخضر

ساموا

سان تومي وبرينسيبي

سيشيل

قبرص

كوبا

ملديف

موريشيوس

- - - - -